تحليل نتائج استطلاع رأي حول المنهاج الفلسطيني ضمن حملة "اسأل الحكومة"

الائتلاف التربوي الفلسطيني والهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية

الملخص

هدف هذا الاستطلاع إلى قياس توجهات مختلف فئات المجتمع الفلسطيني حول المناهج الفلسطينية وذلك فيما يتعلق بالكتب المقررة الجديدة، وطرق التدريس، والبيئة المدرسية، وقد استخدم الباحثون الاستفتاءات المسحية لجميع البيانات من خلال استفتاءات ورقية والكترونية حيث شملت عينة الدراسة حوالي (10400) مبحوث.

أظهرت النتائج أن درجة الرضا عن المنهاج الدراسي المطبق في المدارس كانت متوسطة بالمجمل، ولم يكن هناك فروق بين المبحوثين في درجة رضاهم عن المنهاج الفلسطيني باختلاف جنسهم أو مستواهم التعليمي، واعتبر (46%) من المبحوثين أن المنهاج الفلسطيني ينسجم جزئياً وحقوق الطفل وفيما يتعلق بتعزيز المنهاج الفلسطيني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فاعتبر (42%) من المشاركين أن دوره جزئي، فيما رأي (45%) من المواطنين أن المنهاج يعزز بشكل جزئي الحريات والتفكير الناقد لدى الطلبة.

كما أن مراعاة المنهاج للفروق الفردية بين الطلبة كانت جزئية بحسب (43%) من المواطنين كما اشتكى (37%) من المواطنين من احتواء المنهاج على قدر كبير من المعلومات لا يتناسب زمنياً مع السنة الدراسية.

ويشعر (41%) من الأهالي بارتياح جزئي خلال تعاملهم مع المنهاج عند متابعة دروس أبنائهم. وتبين أيضاً أن (37%) من المواطنين يرون أن المنهاج المطبق في المدارس يعزز الهوية الوطنية لدى الطلبة بشكل جزئي، و (46%) منهم اعتبروا أن المنهاج الفلسطيني يتناسب جزئياً وقدرات الطلبة.

وفيما يتعلق بالبيئة المدرسية، فقد أكد (47%) منهم أن المدارس تحتوي بشكل جزئي على المرافق والمصادر والوسائل التي يحتاجها تنفيذ المنهاج وتلبي الاحتياجات التعلمية.

رصدت العديد من نقاط القوة والضعف في المنهاج الفلسطيني، وأبرز نقاط القوة التي تحققت في المنهاج هي تشجيعه وحفزه لمهارات التفكير لدى الطلبة من خلال مواكبته للتطورات التقنية المتسارعة، كما تميز المنهاج ببساطته واحتواءه على الصور والرسوم التوضيحية ويتسم بالشمولية، ويتضح من خلال تحليل آراء المشاركين في المنهاج أنه يعزز حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والحريات والقيم الاجتماعية ويشجع على الاطلاع على الثقافات العالمية.

أما نقاط الضعف التي تم رصدها فقد كان أبرزها حشو المنهاج بالصور والرسوم وقلة المعلومات المدرجة ضمنها، وزخم المادة الدراسية وعدم كفاية الوقت المخصص لإنجازها إلى جانب ضعف التدريب للمعلمين، وعدم اشتماله على المهارات الحياتية الأساسية وثقل الكتب المدرسية وخاصة لدى الطلبة الصغار.

وفي هذا السياق، فقد قام المواطنون بطرح أسئلة على الوزير، أهمها طلب المشاركين من آباء وامهات من الوزير تقديم اقتراح لكيفية قضاء وقت مع أبنائهم دون دراسة علماً أن الطالب يغادر منزله مبكراً ويعود متأخرا لينهي الواجبات الدراسية وأيام العطل الرسمية تكون مخصصة للدراسة التي تراكمت على الطالب، وكيف في ظل العبء الدراسي يستطيع الاهل تشجيع أبنائهم على حب المدرسة والدراسة، وكذلك طرح المشاركون تساؤلات حول أسباب التغير المستمر في المنهاج الدراسي وأسباب ضعف التحصيل الدراسي لدى شريحة كبيرة من الطلبة، كما طرح المشاركون أسئلة حول أسباب تقليص مادتي التاريخ والجغرافيا واستبدالها بمادة الوطنية البسيطة كماً وكيفاً وخروج مادة الدراسات الإسلامية من المجموع الكلي للعلامات للطالب.

كما قدم المواطنون جملة توصيات لوزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بالتحسين المطلوب ليس فقط للمنهاج بل لمجمل العملية التربوية تم تلخيصها بأكثر من عشرين توصية كان أهمها:

تعزيز الأنشطة اللامنهجية التي تساعد في تحقيق الأهداف التربوية، تبسيط عرض المعلومة، ومراعاة الفروق الفردية بين الطلبة، وأن يحاكي المنهاج الواقع المجتمعي والبيئة المحلية. وبناء قدرات المعلمين بما يتناسب مع المنهاج الجديد.

وكذلك تعزيز مفهوم التعليم النشط وإنشاء دليل للأهالي لمتابعة أبنائهم ، وإعطاء الفنون الجميلة مثل الموسيقى والمسرح وغيرها مساحة مناسبة في المنهاج. وكذلك إشراك الأهل والمجتمع المدني بوضع المنهاج وغير ذلك مما ورد في التقرير.

تمهيـد

- يقاس تقدم الأمة بعوامل مختلفة، ومن أهم هذه العوامل نوعية الموارد البشرية من حيث التعليم، والصحة، ومستوى الحياة، ينظر إلى التعليم بشكل عام على أنه أساس التنمية والأمن الوطني، فضلا عن إنه الرافعة والدافع الأهم للتقدم.

- يعتبر مفهوم المناهج من المفاهيم الحديثة بالحقل الاجتماعي والمسار التعلمي للمتعلمين بالفهم والمعرفة، بناء المنهاج هو بناء للإنسان وهو اللبنة الأساسية لبناء ورقي المجتمعات فالمنهاج يعمل على واقع افتراضي معلم ومتعلم وبنيه وآلية التطبيق فيما بينهم.
- تعود بدايات الاهتمام بالمناهج في الفهم كمضمون وغايات وتوجهات في الأطر التربوية والاجتماعية الواضحة إلى كتابات بوبيت Bobbitt (1917) وجون ديوي ورالف تايلور وغيرهم وتوجت عام (1947) نظريات المناهج التي عقدت بجامعة شيكاغو ونشرت بحوثه عام (1950).
- من مميزات المنهاج الجديد أنه ينطلق من خمسة أسئلة هي، لماذا نربي، وبماذا نربي، وكيف نربي، ومن نربي، وما نتائج التربية؟

:استطلاع الرأي حول المنهاج الفلسطيني الجديد

- انطلقت مبادرة استطلاع الرأي حول المنهاج الفلسطينية من الائتلاف التربوي الفلسطيني، بالشراكة مع الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية، وحملت مسمى "اسأل الحكومة"، تعزيزا للشراكة بين المجتمع المدني ووزارة التربية والتعليم العالي من أجل الوصول إلى تطبيق فعال للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والذي يحقق بدوره وصول الجميع لتعليم كفؤ منصف.
- وتزامنت الحملة مع الذكرى السعبين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يقع الحق في التعليم في قلب منظومة الحقوق الذي تشكله حيث نصت المادة (26) من الإعلان العالمي، على "أن لكلِّ شخص حقٌّ في التعليم، ويجب أن يُوفَّر التعليمُ مجَّانًا، ويجب أن يستهدف التعليمُ التنميةَ الكاملةَ لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية"، كما يجب أن يعزِّز التفاهمَ والتسامحَ والصداقةَ بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيِّد الأنشطةَ التي تضطلع بها الأممُ المتحدةُ لحفظ السلام". وهذا ما اشار اليه الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة حيث اكد على توفير تعليم مجاني والزامي ونوعي ومنصف للجميع.
- وتعتبر المساءلة المجتمعية إحدى ركائز العلاقة التشاركية بين المجتمع المدني وبين الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم العالي، كما أنها إحدى الأدوات الفعالة التي لا تتحقق أهداف التنمية المستدامة بدونها، واستنادا إلى ذلك أنجزت هذه الحملة التي حملت اسم " اسأل الحكومة" واستهدفت بشكل خاص المساءلة المجتمعية حول واقع المناهج الدراسية في فلسطين.

- وتنسجم الحملة مع الأدوار الأصيلة للائتلاف والمجتمع المدني في التأثير في السياسات التربوية والتي يقع المنهاج في قلبها ، حيث دأب الائتلاف التربوي وفي مسارات عمل متعددة درست وساءلت وحاورت في العلاقة بين المنهاج والمعلم والتقويم والسياسات المرتبطة به ومدى انسجام كل ذلك مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.
- وهدفت الحملة للوقوف على اراء فئات مختلفة من المجتمع (الطلبة، والمعلمين، والأهالي، والباحثين، وغيرهم) في المناهج الفلسطينية، فيما يتعلق بالكتب المقررة الجديدة، وطرق التدريس، والبيئة المدرسية، وذلك من خلال استطلاع رأي عام، سيتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان "احمِ حقك"، وذلك في الفترة ما بين 10 كانون الأول 2018 وحتى 10 كانون الثاني 2019. من خلال الإجابة على مجموعة من الاسئلة المرتبطة المنهاج وهي : هل يليق بنا كمجتمع فلسطيني يسعى نحو التحرير والتنمية، وهل يلبي الاحتياجات ويوفر المهارات القرن الواحد والعشرون (التعليم 2030)، التي تشمل المسؤولية والقدرة على التكيف، ومهارات الاتصال، والابداع والتطلع الفكري، والتفكير النقدي، وتحديد المشكلات وصياغتها وحلها، والمعرفة الخاصة بالمعلومات والوسائط، والمسؤولية المجتمعية، وهل يوائم الأشخاص ذوي الاعاقة؟، وهل هو حساس للنوع الاجتماعي؟ وهل البيئة المدرسية داخل الصف وخارجه ملائمة للجميع؟ إلى غير ذلك.

منهجيه الدراسة

تم استخدام منهجية البحوث الوصفية، حيث استخدمت الاستفتاءات المسحية، لمعرفة آراء المبحوثين.

استخدمت الاستفتاء الالكتروني على موقع Google questionnaires

كما استخدمت الاستفتاء الورقي و قام بها باحثون ميدانيون من شتى مناطق الضفة الغربية و قطاع غزة

مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة هم جميع فئات المجتمع الفلسطيني :

وتم تقسيمه الى عدة فئات و هي :

الجنس : ذكر و انثى

مكان السكن : مدينة، بلدة، قرية، مخيم

الوظيفة: تربوي، موظف، عامل، عاطل عن العمل، طالب جامعي، طالب مدرسة، متطوع، متقاعد، مزارع

المؤهل العلمي: امي، ساسي، ثانوي، دبلوم متوسط، جامعي، دراسات عليا

الفئة العمرية: 6–10 سنوات، 11–17سنة، 18–22 سنة، 23– 30 سنة، أكثر من 30 سنة

نوع المدرسة: حكومي، وكالة، خاص

الصف الدراسي: من الاول الاساسي الى الثاني ثانوي

عينه الدراسة

شملت عينة الدراسة حوالي (10400) مبحوث من مختلف فئات مجتمع البحث، وتم وصول حوالي (3200) استمارة الكترونية و (7200) استمارة ورقية.

نتائج الاستطلاع:

أولا: مستوى الرضا عن المنهاج الدراسي المطبق في المدارس:

يظهر من نتائج سؤال الرضا عن المنهاج الفلسطيني المطبق في المدارس من وجه نظر المواطنين المستهدفين أن (51.6%) يعبرون عن رضا متوسط عن المنهاج ، و (24.7%) يعبرون عن مستوى رضا ضعيف للمنهاج وفقط (14.3%) عبروا عن رضا عال من المنهاج.

وتعكس النتائج حالة التباين العامة في المجتمع حول المنهاج، فوجود حوالي نصف المبحوثين يعتبرونه منهاجا متوسطا من حيث القيمة، لا يعبر عن حالة كبيرة من الرضا وإن كانت لا تعبر أيضا عن حالة كبيرة من عدم الرضا، ولكنها تؤكد بما لا يحمل الشك وجود فجوات وملاحظات من قبل المواطنين تتطلب الاستماع إليها ومعالجتها من قبل أطراف العلاقة.

جدول (1–1) : مستوى الرضا عن المنهاج الدراسي المطبق في المدارس

الاجابة	النسبة المئوية
لا اعرف	9%
ضعيف	25%
متوسط	52%
عال	14%
المجموع	100%

- مستوى الرضا عن المنهاج من حيث الجنس:

تظهر نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمستويات الرضا عن المنهاج ، حيث عبر حوالي (52%) من الإناث وذات النسبة تقريبا من الذكور عن رضا متوسط.

ويبرز عدم وجود فرق مرتبط بالجنس، تشابه نظرة الآباء والأمهات للمنهاج، علما أن الدارج في مجتمعنا أن الأم هي الأكثر التصاقا بالمنهاج حيث أنها في الغالب من تقوم بتدريس أبنائها، ولكن ذلك لم يعكس فارقا بالتوجهات.

جدول (1-2): مستوى الرضا عن المنهاج من حيث الجنس:

الاجابة	ذكر	أنثى
لا أعرف	8%	10%
ضعيف	25%	24%
متوسط	52%	52%
عال	15%	14%
المجموع	100%	100%

-مستوى الرضا عن المنهاج من حيث المستوى التعليمي:

يتبين من الجدول (1-3) عدم وجود تباينات جوهرية مرتبطة بالمستوى التعليمي حول مستوى الرضا عن المناهج بحسب التحصيل العلمي؛ فالقسم الأكبر من كل الشرائح التعليمية عبر عن رضا متوسط عن المنهاج ، كما أن الفارق لم يتعد بين ذوي التحصيل العلمي المتدني وبين حملة الشهادات العليا (7%) على النحو التالي:

عبر نحو (48%) ممن كان تحصيلهم العلمي حتى المستوى الأساسي بينوا أنهم راضون عن المنهاج بشكل متوسط؛ مقابل نحو (50%) ممن كان مؤهلهم ثانوي؛ و(55%) لفئة الذين يحملون مؤهل الدبلوم المتوسط، و(52%) ممن يحملون درجة البكالوريوس، و(51%) من حملة المؤهلات العليا.

وهذا لا تختلف هذه النتيجة عن المزاج العام الذي أبرزه السؤال السابق، ولكن هذه النتيجة تؤكد أنه لا يوجد تمركز لحالة الرضا المتوسطة لدى فئة معينة في المجتمع وإنما تتقاطع عموديا وأفقيا مع جميع الفئات.

جدول(1-3) : مستوى الرضا عن المنهاج من حيث المستوى التعليمي

الإجابة	امي	اساسي	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعي	دراسات عليا
لا أعرف	50%	10%	8%	3%	10.5%	6%
ضعيف	0%	24%	30%	28%	24%	29.5%
متوسط	0%	48%	50%	55%	53%	51%
عال	50%	18.5%	13%	14%	13%	13%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%

ثانيا: انسجام المنهاج مع حقوق الطفل

بنظرة عامة تبين أن (46%) من المواطنين يعتقدون أن المنهاج منسجم جزئيا مع حقوق الطفل، و(26%) يرونه منسجما بشكل كامل مع حقوق الطفل، أما نحو(22%) من عينة البحث فيرون المنهاج منسجم مع حقوق الطفل.

من هذه النتائج نستنتج ان غالبية المواطنين يعتقدون بحد ما أن المنهاج صديق لحقوق الطفل ، ولكن تمركز الإجابة لدى الموافقة الجزئية يعني وجود حاجة إلى معالجة فجوات تحتاج إلى ترميم لكي ينسجم مع حقوق الطفل.

وعلينا أن نؤكد في قراءة النتائج أنه من الناحية ليس بالضرورة أن يكون المنهاج بحاجة أو ليس بحاجة إلى ترميم من حيث مواءمته لحقوق الأطفال، ولكن المهم أن المواطنين يرون الأمور بهذه الصورة، وما يتطلب المعالجة هو الصورة الذهنية لدى المواطنين وهذا يرتبط بكافة المؤشرات.

جدول(2-1): مدى انسجام المنهاج مع حقوق الطفل

الإجابة	النسبة المئوية
لا اعرف	6%
لا اوافق	22%
جزئيا	46%
اوافق	26%
المجموع	100%

-مستوى انسجام المنهاج الدراسي مع حقوق الطفل وجنس المستطلعين:

يتبين أن (47%) من الذكور في عينة البحث يرون المنهاج منسجم جزئيا مع حقوق الطفل، ونحو (25%) من المواطنين يوافقون على أن المنهاج منسجم مع حقوق الطفل، كما أن نحو (24%) من المواطنين لا يرون أن المنهاج منسجم مع حقوق الطفل.

وفيما يخص الإناث من المواطنين يتبين أن (49%) من المواطنين يرون أن المنهاج منسجم جزئيا مع حقوق الطفل و(22%) من المواطنين يرونه منسجما مع حقوق الطفل وبنفس النسبة يرون عدم انسجام المنهاج مع حقوق الطفل..

لا يظهر من النتائج أي فروق جوهرية بين الذكور والإناث في رأي المواطنين بانسجام المنهاج مع حقوق الطفل هذا يبين مدى التوافق بين المواطنين في ما يخص حاجة المنهاج لمراجعات تعمل على توافق وانسجام المنهاج مع حقوق الطفل.

جدول (2-2):انسجام المنهاج الدراسي مع حقوق الطفل وجنس المبحوثين

الإجابة	ذكر	انثى
لا اعرف	%5	%7
لا اوافق	%23.5	%22
جزئيا	%47	%49
اوافق	%25	%22
المجموع	100%	100%

- انسجام المنهاج مع حقوق الطفل والمؤهل العلمي:

من خلال الإجابات وارتباط انسجام المنهاج مع حقوق الطفل بالمؤهل العلمي للمواطنين كانت النتائج كما يلي:

1- من كان مؤهلهم أساسي؛ تبين أن (43%) منهم يرون أن المنهاج منسجم مع حقوق الطفل بشكل جزئي، و(31%) يرون أن المنهاج منسجم مع حقوق الطفل، فيما عبر (19%) منهم أنه غير منسجم مع حقوق الطفل.
2- عبر نحو (46%) من حملة المؤهل الثانوي عن أن المنهاج منسجم جزئيا مع حقوق الطفل، و(26%) أنه منسجم مع حقوق الطفل، و(23%) اعتقدوا أنهم غير منسجم مع حقوق الطفل.
3- اعتبر نحو (50%) من حملة الدبلوم المتوسط أن المنهاج منسجم جزئيا مع حقوق الطفل، و(24%) منهم اعتبروه منسجما، و(21%) اعتبروه غير منسجم .

4- اعتقد (47%) من أصحاب المؤهل الجامعي أن المنهاج منسجم جزئيا مع حقوق الطفل، و(25%) أنه منسجم مع حقوق الطفل، فيما قدر نحو (22%) عدم انسجام المنهاج مع حقوق الطفل.

5- قال نصف الذين يحملون المؤهلات العليا أن المنهاج منسجم جزئيا مع حقوق الطفل، ونحو (24%) منهم أنه منسجم مع حقوق الطفل، فيما بين(23%) منهم أنه غير منسجم و حقوق الطفل.

من خلال تحليل علاقة المؤهل العلمي للمبحوثين ورأيهم في انسجام المنهاج مع حقوق الطفل تبين أنه لا فروق كبيرة بين مختلف الفئات، ورأيهم في انسجام المنهاج وحقوق الطفل، إلا أن الملاحظ انه كلما زاد المؤهل العلمي قل نسبة من يوافقون على أن المنهاج منسجم بشكل كامل مع حقوق الطفل، وهذا يعزز اقتراح مراجعة رأي النخبة وموقفهم في قضايا عديدة مرتبطة بالمنهاج ومنها مدى انسجام المنهاج مع حقوق الطفل.

جدول(2-3): انسجام المنهاج مع حقوق الطفل والمؤهل العلمي

الاجابة	امي	اساسي	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعي	دراسات عليا
لا اعرف	50%	%6.5	%5	%4	%6	%3
لا اوافق	50%	%19	%23	%24	%22	%24
جزئيا	0%	%43	%46	%50	%47	%50.5
اوافق	0%	%31	%26	%21	%25	%23
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100. %

ثالثا: تعزيز المنهاج للحريات وتغذيته للفكر الناقد للطلبة:

اعتبر (45%) من المواطنين أن المنهاج يعزز بشكل جزئي الحريات والفكر الناقد لدى الطلبة، فيما اعتبر نحو (28%) أن المنهاج لا يعزز ذلك، ونحو (19%) اعتبروا أن المنهاج يعزز الحريات والفكر الناقد لدى الطلبة بشكل كامل.

يتبين من النتائج اعلاه ان غالبية المواطنين موافقون جزئيا مما يتطلب العمل على تعزيز الحريات وتغذية الفكر الناقد بشكل أوسع لدى الطلبة .

جدول(3-1): رأي المواطنين في تعزيز المنهاج للحريات وتغذية الفكر الناقد لدى الطلبة

الاجابة	النسبة المئوية
لا اعرف	%8
لا اوافق	%28
جزئيا	%45
اوافق	%19
المجموع	100%

-العلاقة بين تعزيز المنهاج للحريات والفكر الناقد وجنس المبحوثين:

تبين من النتائج أن نحو (44%) من الذكور يرون أن المنهاج يعزز بشكل جزئي الحريات والفكر الناقد عند الطلبة، مقابل نحو (29%) يرون غير ذلك ونحو (21%) اعتبروا أن المنهاج يعزز بشكل كامل الحريات والفكر الناقد.

واعتبر نحو (46%) من الإناث أن المنهاج يعزز بشكل جزئي الحريات والفكر الناقد لدى الطلبة، ونحو (27%) منهم رأين غير ذلك ، و(20%) اعتبرن أنه يعزز الحريات والفكر الناقد.

لذا يمكن القول أنه لا يوجد فروق كبيرة في الاجابات بين الذكر و الاناث.

جدول(3-2): تعزيز المنهاج للحريات والفكر الناقد وجنس المبحوثين

الإجابة	ذكر	انثى
لا اعرف	7%	8%
لا اوافق	29%	27%
جزئيا	44%	46%
اوافق	21%	19.5%
المجموع	100%	100%

- العلاقة بين تعزيز المنهاج للحريات والفكر الناقد لدى الطلبة والمؤهل العلمي:

1- اعتبر نحو (44%) ممن يحملون المؤهل الاساسي أن المنهاج يعزز بشكل جزئي الحريات والفكر الناقد، و(26%) لا يرون أن المنهاج يعزز الحريات والفكر الناقد، ونحو (23%) يرون أن المنهاج يعزز الحريات والفكر الناقد لدى الطلبة.

2- أما أصحاب المؤهل الثانوي، فاعتبر نحو (42%) منهم وجود تعزيز جزئي للمنهاج للحريات والفكر الناقد، ونحو (27%) أن المنهاج لا يعزز الحريات والفكر الناقد، و(23%) يرون أن المنهاج يعزز الحريات والفكر الناقد.

3- أقر نحو (48%) من حملة الدبلوم المتوسط أن المنهاج يعزز الحريات والفكر الناقد بشكل جزئي، بينما اعتبر نحو (25%) أنه لا يعزز الحريات والفكر الناقد، ونحو (21%) أن المنهاج يعزز الحريات والفكر الناقد.

4- قال نحو (47%) من فئة المؤهل الجامعي أن المنهاج يعزز الحريات والفكر الناقد بشكل جزئي، و(29%) اعتبروا عكس ذلك، فيما اعتبر (17%) أن المنهاج يعزز الحريات والفكر الناقد.

5- اعتبر (36%) من حملة الشهادات العليا أن المنهاج يعزز الحريات والفكر الناقد بشكل جزئي، ومثلهم غير ذلك، بينما من يوافقون على أن المنهاج يعزز الحريات و الفكر الناقد لدى الطلبة بشكل كامل فهم (25%).

تظهر النتائج أن أعلى نسبة عدم موافقة على الطرح كانت من حملة الدراسات العليا، حيث ان اكثر من ثلث حملة الدراسات العليا اعتبروا المنهاج لا يعزز الحريات والفكر الناقد على خلاف باقي الفئات العلمية.

جدول(3-3): مدى تعزيز المنهاج للحريات والفكر الناقد لدى الطلبة والمؤهل العلمي

الاجابة	امي	اساسي	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعي	دراسات عليا
لا اعرف	50%	7.5%	9%	6%	8%	3%
لا اوافق	0%	26%	27%	25%	29%	36%
جزئيا	50%	44%	42%	48%	47%	36%
اوافق	0%	23%	23%	21%	20%	25%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100. %

رابعا: مستوى مراعاة المنهاج الدراسي للفروق الفردية المختلفة للطلبة:

يعتقد نحو (44%) من المواطنين أن المنهاج يراعي جزئيا الفروق الفردية لدى الطلبة و(34%) يرون غير ذلك ، فيما يوافق نحو (16%) على أنه يراعي الفروق الفردية بين الطلبة.

يتبين من هذه النتائج أن المواطنين لا يتمتعون بالرضا المطلوب في هذا الجانب، وهذا يدل على أن المنهاج من وجهة نظر المواطنين لا يراعي الفروق الفردية.

جدول(4-1): رأي المواطنين في مراعاة المنهاج للفروق الفردية المختلفة للطلبة

الاجابة	النسبة المئوية
لا اعرف	7%
لا اوافق	34%
جزئيا	43%
اوافق	16%
المجموع	100%

-العلاقة بين رأي المواطنين في مراعاة المنهاج للفروق الفردية المختلفة بين الطلبة والجنس:

اعتبر (43%) من الذكور أن المنهاج يراعي جزئيا الفروق الفردية بين الطلبة، و(35%) لا يرونه كذلك. وذات النسبة كانت بالنسبة للنساء الموافقات جزئيا، مقابل (33%) منهم لا يرونه كذلك.

ومن خلال تحليل النتائج أعلاه وربطها بجنس المبحوثين لا تظهر فروق بين إجابات الذكور والإناث.

جدول(4-2): راي المواطنين في مراعاة المنهاج للفروق الفردية المختلفة بين الطلبة والجنس

الاجابة	ذكر	انثى
لا اعرف	6%	8%
لا اوافق	35%	33%
جزئيا	43%	43%
اوافق	16%	16%
المجموع	100%	100%

-علاقة المؤهل العلمي للمبحوثين ومدى مراعاة المنهاج للفروق الفردية بين الطلبة:

1- اعتبر (44%) من حملة المؤهل الأساسي أن المنهاج يراعي بشكل جزئي الفروق الفردية بين الطلبة، بينما رأى (29%) منهم عكس ذلك، و(20%) اعتبروا أن المنهاج راعى الفروق الفردية بين الطلبة.

2- اعتبر (45%) من حملة المؤهل الثانوي أن المنهاج يراعي بشكل جزئي الفروق الفردية بين الطلبة، و(35%) لا يرون ذلك ، وفقط (16%) يرون المنهاج يراعي الفروق الفردية.

3- حملة الدبلوم المتوسط: قال (44%) منهم أن المنهاج يراعي بشكل جزئي الفروق الفردية بين الطلبة، و(35%) لا يرون ذلك بينما يرى (19%) أن المنهاج يراعي الفروق الفردية بين الطلبة.

4- حملة المؤهل الجامعي: قال (43%) منهم أن المنهاج يراعي بشكل جزئي الفروق الفردية بين الطلبة، ويرى (35%) منهم عكس ذلك، فيما من يرى أن المنهاج يراعي الفروق الفردية بين الطلبة شكلوا (14%) منهم.

5- اعتبر نحو (50%) من حملة المؤهلات العليا أن المنهاج لا يراعي الفروق الفردية بين الطلبة، و(35%) منهم رأوا أن المنهاج يراعي بشكل جزئي الفروق الفردية بين الطلبة، أما (11%) فقط اعتبروا أن المنهاج يراعي الفروق الفردية.

من خلال النتائج أعلاه يتبن بشكل جلي أنه كلما زاد المؤهل العلمي للمواطن كلما زاد عدم موافقته ، وهذا يتطلب الدراسة المتأنية لمعرفة أسباب ذلك سيما وأن مراعاة الفروق الفردية في المنهاج ليست قضية ثانوية.

جدول(4-3): علاقة المؤهل العلمي للمواطنين ومدى مراعاة المنهاج للفروق الفردية

الاجابة	امي	اساسي	ثانوي	دبلوم	جامعي	دراسات

			متوسط			عليا
لا اعرف	50%	7%	8%	3%	7%	4%
لا اوافق	50%	29%	30.5%	35.5%	35%	49.5%
جزئيا	0%	44%	45%	43%	43%	35%
اوافق	0%	20%	16%	18.5%	14%	11.5%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%

خامسا: مستوى شعور الأب والأم بالارتياح مع المنهاج عند متابعة أبنائهم دراسيا:

أظهر (40%) من المواطنين ارتياحا جزئيا عند تعاملهم مع المنهاج، بينما عبر نحو (38%) منهم عن عدم الارتياح، و(15%) فقط قالوا أنهم يشعرون بالارتياح.

وتعكس هذه الحالة الرمادية الأكثر ميلا للرفض في هذا المؤشر مستوى واسعا من عدم تقبل المنهاج بشكله الحالي دون تطوير أو تعديل أو إعادة إنتاج بشكل يخفف الكاهل على الأبوين من جهة، ويعزز الرضا المجتمعي حوله، مع التأكيد على أننا نتحدث عن تحسين وتطوير وليس استبدال أو إلغاء، لأن طبيعة إجابات المواطنين لا تشير إلى رفض مطلق.

الاجابة	النسبة المئوية
لا اعرف	7.5%
لا اوافق	38%
جزئيا	41%
اوافق	14 %
المجموع	100%

جدول(5-1): مستوى شعور الأب والأم بالارتياح مع المنهاج عند متابعة أبنائهم دراسيا

-العلاقة بين مستوى الشعور بالارتياح مع المنهاج عند متابعة أبنائهم دراسيا والجنس:

أبدى (40%) من الذكور عدم الشعور بالارتياح، ونحو (39%) منهم عبروا عن ارتياح جزئي، و(15%) فقط أبدوا ارتياحا كليا.

وفي المقابل ، فإن (42%) من الإناث عبرن عن ارتياح جزئي، ونحو (36%) منهم لا يشعرن بالارتياح مقابل (14%) فقط منهم يشعرن بالارتياح عند التعامل مع المنهاج.

يتبين من النتائج أعلاه عدم وجود فروق جوهرية بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمعدلات الارتياح من المنهاج عند متابعة أبنائهم.

جدول(5-2): العلاقة بين مستوى الشعور بالارتياح مع المنهاج عند متابعة أبنائهم دراسيا والجنس:

الإجابة	ذكر	انثى
لا اعرف	7%	8%
لا اوافق	40%	36%
جزئيا	39%	42%
اوافق	14%	14%
المجموع	100%	100%

-العلاقة بين المؤهل العلمي للمبحوثين ومستوى الشعور بالارتياح مع المنهاج عند متابعة أبنائهم دراسيا :

من خلال النظر إلى الإجابات في الجدول (5-3) يتبين انه كلما زاد المؤهل كلما قلة نسبة التوافق مع الطرح مع عدم وجود فروق جوهرية بين الفئات التعليمية المختلفة، حيث ان اعلى نسبة لا اوافق مع الطرح كانت عند حملة مؤهل الدراسات العليا، وهذا يبين مدى حاجة المنهاج للمراجعة.

ولكن ارتفاع النسبة لدى حملة الشهادات العليا يعطي الأمر قيمة إضافية بضرورة مراجعة انطباع المواطنين عن المنهاج بشكل أكثر شمولية ، مع زيادة مستويات المشاركة وأنواع التقييم والتغذية الراجعة المطلوبة .

جدول(5-3): العلاقة بين المؤهل العلمي للمبحوثين ومستوى شعور الأب والأم بالارتياح مع المنهاج عند متابعة أبنائهم دراسيا

الاجابة	امي	اساسي	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعي	دراسات عليا
لا اعرف	50%	9%	6%	5%	7%	12%
لا اوافق	0%	30%	39%	46%	39%	49.5%
جزئيا	50%	44%	37%	37%	41%	32%
اوافق	0%	16%	19%	12%	13%	6%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%

سادسا: مستوى تعزيز المنهاج الدراسي للهوية الوطنية لدى الطالب:

اعتبر نحو (37%) من المواطنين أن المنهاج يعزز الهوية الوطنية جزئيا للطالب، اما نحو (27%) منهم فلا يرون أنه يعزز الهوية الوطنية، وأقل قليلا (26%) يرون أن المنهاج يعزز الهوية الوطنية.

وتظهر هذه النتائج بالمجمل أن الانطباع لدى المواطنين هو أن المنهاج يعزز نسبيا الهوية الوطنية ، ولكنه بحاجة إلى تطوير أكثر في هذا الاتجاه.

جدول(6-1) : رأي المبحوثين في تعزيز المنهاج الدراسي للهوية الوطنية للطالب

الاجابة	النسبة المئوية
لا اعرف	10%
لا اوافق	27%
جزئيا	37%
اوافق	26%
المجموع	100%

-العلاقة بين تعزيز المنهاج الدراسي الهوية الوطنية للطالب والجنس:

اعتبر(40%) من الذكور أن المنهاج يعزز الهوية الوطنية بشكل جزئي، ونحو (26%) اعتبروا أن المنهاج لا يعزز الهوية الوطنية، و(25%) يرون ان المنهاج يعزز الهوية الوطنية.

بينما اعتبر نحو (35%) من الإناث أن المنهاج يعزز بشكل جزئي الهوية الوطنية، ونحو (28%) منهم أنه لا يعزز ، و(27%) اعتبرن أنه يعزز الهوية الوطنية لدى الطالب.

وعليه لم يظهر التفاوت مرتبطا بالجنس إلا فيما يتعلق بالتباين في الموافقة الجزئية بفارق (5%) فقط ما يضع الإجابات وفق الجنس في ذات الدائرة.

جدول(6-2): رأي المواطنين في تعزيز المنهاج الدراسي للهوية الوطنية والجنس

الاجابة	ذكر	انثى
لا اعرف	9%	11 %
لا اوافق	26%	27.5%

جزئيا	40%	34.5%
اوافق	25%	27%
المجموع	100%	100%

-العلاقة بين مستوى تعزيز المنهاج الدراسي للهوية الوطنية لدى الطالب والمؤهل العلمي:

من خلال النتائج في الجدول (6-3) يظهر أن الأميين هم أكثر فئة اعتبرت المنهاج لا يعزز الهوية الوطنية للطالب، وكان اللافت أيضا أن نصف الأميين لم يعرفوا إن كان المنهاج يعزز الهوية أم لا، بينما كان أصحاب الشهادات العليا هم الأكثر موافقة جزئية (41%).

ويستشف من ذلك أن الأكثر تعليما هم الأكثر إدراكا للمعاني الوطنية الواردة في المنهاج الفلسطيني ودوره في تعزيز الهوية الوطنية.

جدول(6-3): العلاقة بين مستوى تعزيز المنهاج الدراسي للهوية الوطنية لدى الطالب والمؤهل العلمي

الاجابة	امي	اساسي	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعي	دراسات عليا
لا اعرف	50%	9%	12%	5%	11%	5%
لا اوافق	50%	26%	30%	18%	27.5%	26%
جزئيا	0%	32%	34%	43%	38%	41%
اوافق	0%	33%	24%	34%	23%	29%
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%

سابعا: مستوى تناسب المنهاج الدراسي وقدرات الطلبة وامكانياتهم

قال (46%) من المواطنين أنهم يشعرون أن المنهاج يتناسب جزئيا مع قدرات الطلبة، وقال (32%) منهم أنه لا يتناسب ، و (15%) فقط اعتبروا أنه يتناسب.

وتعكس هذه الإجابات إما ردة فعل الآباء والأمهات والإخوة لدى مراجعتهم لذويهم الطلبة في المنزل دراسيا، حيث يلمسون مستوى الفجوة بين المنهاج وقدرات أبنائهم، ولكن ذلك ليس بالحجم الكبير ، فالأغلبية تقع بين القبول الجزئي أو الكلي ما يعطي المنهاج أفضلية مع البحث في الفجوات.

جدول(7-1): شعور المبحوثين أن المنهاج يتناسب وقدرات الطلبة وإمكانياتهم

الإجابة	النسبة المئوية
لا اعرف	7%
لا اوافق	32%
جزئيا	46%
اوافق	15%
المجموع	100%

-العلاقة بين شعور المواطنين بتناسب المنهاج وقدرات الطلبة وامكانياتهم والجنس:

اعتبر نحو (44%) من الذكور ونحو (47%) من الإناث أن المنهاج يتناسب جزئيا مع قدرات الطلبة ، مقابل نحو (35%) من الذكور ونحو (31%) من الإناث عكس ذلك، وبنسبة متقاربة بمعدل (15%) لكل منهما توافقوا على أن المنهاج يتوافق مع امكانيات الطلبة. ولا تظهر النتائج فروقات مرتبطة بالجنس في هذا المؤشر.

جدول(7-2): العلاقة بين شعور المواطنين بتناسب المنهاج وقدرات الطلبة وامكانياتهم والجنس

الاجابة	ذكر	انثى
لا اعرف	%6	%7.5
لا اوافق	%35	%31

جزئيا	%44	%47
اوافق	%15.5	%15
المجموع	100%	100%

-العلاقة بين شعور المواطنين بتناسب المنهاج وقدرات الطلبة وامكانياتهم والمؤهل العلمي:

من خلال النتائج في الجدول (7-3) يظهر أيضا أن الأميين هم أكثر فئة اعتبرت المنهاج غير متناسب مع قدرات الطلبة ، وكان اللافت أيضا أن نصف الأميين لم يميزوا إن كان المنهاج متناسبا أم لا، بينما كان أصحاب الشهادات العليا هم الأكثر موافقة جزئية نحو (50%).

ويستشف من ذلك أن الأكثر تعليما هم الأكثر إدراكا لفحوى المنهاج من غيرهم من الفئات الأخرى.

جدول (7-3): العلاقة بين شعور المواطنين بتناسب المنهاج وقدرات الطلبة وامكانياتهم والمؤهل العلمي

الاجابة	امي	اساسي	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعي	دراسات عليا
لا اعرف	50%	%7	%5.6	%3.2	%7.4	%2.9
لا اوافق	50%	%28	%37	%35	%32	%35
جزئيا	0%	%44	%41	%46	%47	%49
اوافق	0%	%20.5	%16	%15	%13	%12
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%

ثامنا: مستوى تعزيز المنهاج الدراسي للتوجه الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة:

اعتبر نحو (42%) من المواطنين أن المنهاج يعزز التوجه الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل جزئي، بينما لم يعتبره كذلك (31%) منهم ، وقال نحو (16%) إنه يعزز التوجه الحقوقي للأشخاص ذوي الاعاقة.

وتبقى إجابات المواطنين في ذات الدائرة الرمادية التي لا تغفل الإيجابيات، ولكنها تدق ناقوس الانتباه للسلبيات والفجوات، ما يعمق ضرورة المراجعة الشاملة للمنهاج بهدف التحسين لا بهدف الإلغاء.

جدول(8-1): مستوى تعزيز المنهاج الدراسي للتوجه الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة

الإجابة	النسبة المئوية
لا اعرف	%11
لا اوافق	%31
جزئيا	%42
اوافق	%16
المجموع	100%

-العلاقة بين رأي المواطنين بتعزيز المنهاج الدراسي للتوجه الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة والجنس:

يتبين من الجدول (8-2) عدم وجود فروق جوهرية مبنية على الجنس في إجابات المواطنين حول تعزيز المنهاج للتوجه الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة.

جدول(8-2): العلاقة بين رأي المواطنين بتعزيز المنهاج الدراسي للتوجه الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة والجنس

الاجابة	ذكر	انثى
لا اعرف	%10	%12.5
لا اوافق	%31	%31
جزئيا	%44	%40
اوافق	%15	%17
المجموع	100%	100%

-العلاقة بين رأي المبحوثين بتعزيز المنهاج الدراسي للتوجه الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة والمؤهل العلمي:

من خلال النتائج في الجدول (8-3) يظهر أيضا أن الأميين هم أكثر فئة اعتبرت المنهاج لا يعزز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكان اللافت أيضا أن نصف الأميين لم يميزوا إن كان المنهاج يعزز أم لا ، بينما توافق قليلا أصحاب الشهادات العليا مع عدم تعزيز المنهاج للنهج الحقوقي بنسبة (45%) وموافقة جزئية بنحو (34%).

ويستشف من ذلك أن الأكثر تعليما هم الأكثر إدراكا لفحوى المنهاج وحساسيته للفئات المهمشة من غيرهم من الفئات الأخرى الأقل تعليما.

جدول(8-3): العلاقة بين رأي المبحوثين بتعزيز المنهاج الدراسي للتوجه الحقوقي للأشخاص ذوي الإعاقة والمؤهل العلمي

الاجابة	امي	اساسي	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعي	دراسات عليا
لا اعرف	50%	%12	%11	%12	%11	%8
لا اوافق	50%	%28	%31	%34	%31	%45
جزئيا	0%	%40	%38	%38	%44	%34
اوافق	0%	%20.5	%20	%16	%13	%13

المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%

تاسعا: مستوى ملاءمة حجم المنهاج مع عدد أيام السنة الدراسية

توافق جزئيا نحو (37%) من المواطنين مع أن المنهاج يحوي كما كبيرا من المعلومات لا يتناسب وعدد أيام السنة الدراسية ، بينما اعتبر بشكل كلي نحو (30%) أن المنهاج يحوي كما كبيرا من المعلومات لا يتناسب وعدد أيام السنة الدراسية، ورفض ذلك نحو (24%) من المواطنين.

ويعكس ذلك أيضا انطباعا لدى فئة ليست بالقليلة بأن حجم المنهاج معلوماتيا كبير مقارنة بعدد أيام السنة الدراسية، وهي انطباعات يعبر عنها المواطنون عادة بمجالسهم الخاصة والعامة بتعابير مختلفة.

جدول (9-1): رأي المواطنين حول مستوى ملاءمة حجم المنهاج مع عدد أيام السنة الدراسية

الإجابة	النسبة المئوية
لا اعرف	%10
لا اوافق	%24
جزئيا	%37
اوافق	%30
المجموع	100%

-العلاقة بين رأي المواطنين حول مستوى ملاءمة حجم المنهاج مع عدد أيام السنة الدراسية والجنس:

بحسب جدول (9-2) لا يوجد فروق كبيرة بين إجابات الذكور والإناث، مع نسبة قبول أقل للذكور لملاءمة المنهاج لعدد أيام السنة الدراسية، مع عدم وجود مدلولات مرتبطة بالجنس في هذا المؤشر.

جدول (9-2): العلاقة بين رأي المواطنين حول مستوى ملاءمة حجم المنهاج مع عدد أيام السنة الدراسية والجنس

الاجابة	ذكر	انثى
لا اعرف	%9	%10
لا اوافق	%23	%24
جزئيا	%36	%38
اوافق	%32	%28
المجموع	100%	100%

- العلاقة بين رأي المواطنين حول مستوى ملاءمة حجم المنهاج مع عدد أيام السنة الدراسية والمؤهل العلمي:

تزداد نسبة الموافقة مع الطرح بأن المنهاج لا يتناسب كما وحجما مع عدد أيام السنة الدراسة بزيادة المؤهل العلمي للمبحوثين، حيث أن أعلى نسبة اوافق مع الطرح كانت عند حملة الدراسات العليا، كما وكانت اقل نسبة اجابة لا اوافق عند حملة الدراسات العليا ايضا. بينما من الطبيعي أن تكون إجابات الأميين أيضا في هذا المؤشر مناصفة بين الرفض وعدم المعرفة.

وقد تكون الخبرة الطويلة في التعامل مع المنهاج عند حملة الدراسات العليا هي السبب في هذه الإجابات. وهذا يبين مدى الحاجة الى مراجعة المنهاج من حيث الكم.

الجدول (9-3): العلاقة بين رأي المواطنين حول مستوى ملاءمة حجم المنهاج مع عدد أيام السنة الدراسية والمؤهل العلمي

الاجابة	امي	اساسي	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعي	دراسات عليا

لا اعرف	50%	%10	7%	%7	%10	%10
لا اوافق	50%	%24	%24	%13	%25	%16
جزئيا	0%	%38	%35	%38	%38	%28
اوافق	0%	%28	%34	%42	%27	%47
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%

عاشرا: مستوى احتواء المدارس على المرافق والمصادر والوسائل التي يحتاجها المنهاج وتلبي الاحتياجات التعلمية

وافق جزئيا نحو (47%) من المواطنين على أن المدارس تحتوي على المرافق والمصادر والوسائل التي يحتاجها المنهاج وتلبي الاحتياجات التعلمية، وكذلك قال نحو (15%) أنها تحوي بشكل كامل الموافق والمصادر المطلوبة، وعارضهم في ذلك نحو (31%) من المواطنين.

وتعكس هذه النتائج مستوى رضا إلى حد ما عن البنى التحتية في المدارس، وهو ما يشير إلى ضرورة التطوير مع مستويات معقولة من الرضا التي تعبر في ضمنها عن وجود فجوات إلى جانب وجود إيجابيات.

جدول (10-1): رأي المواطنين حول احتواء المدارس على المرافق والمصادر والوسائل التي يحتاجها المنهاج وتلبي الاحتياجات التعلمية

الإجابة	النسبة المئوية
لا اعرف	%7
لا اوافق	%31
جزئيا	%47
اوافق	%15
المجموع	100%

-العلاقة بين رأي المواطنين حول احتواء المدارس على المرافق والمصادر والوسائل التي يحتاجها تنفيذ المنهاج وتلبي الاحتياجات التعلمية والجنس:

لا يوجد فروق ذات دلالة مرتبطة بالجنس بين إجابات الذكور والإناث في هذا المؤشر، مع فوارق طفيفة في الإجابات .

(جدول 10-2) العلاقة بين رأي المواطنين حول احتواء المدارس على المرافق والمصادر والجنس

الاجابة	ذكور	اناث
لا اعرف	%7	%7
لا اوافق	%33	%29
جزئيا	%44.5	%49
اوافق	%15	%15
المجموع	100%	100%

-العلاقة بين رأي المواطنين باحتواء المدارس على المرافق والمصادر والوسائل التي يحتاجها المنهاج وتلبي الاحتياجات التعلمية والمؤهل العلمي للمواطنين:

يتبين أنه كلما زادت المؤهلات العلمية للمبحوثين زادت عدم موافقتهم على احتواء المدارس على المرافق المطلوب، بينما حيد الأميون أنفسهم عن الإجابة على هذا السؤال ، فيما كان أعلى نسبة رفض لدى حملة الدراسات العليا، مع عدم التقليل من أن الغالبية بقوا في مساحة القبول الجزئي لمستوى المرافق.

جدول (10-3): رأي المواطنين باحتواء المدارس على المرافق والمصادر والوسائل التي يحتاجها المنهاج وتلبي الاحتياجات التعلمية والمؤهل العلمي للمواطنين

الاجابة	امي	اساسي	ثانوي	دبلوم متوسط	جامعي	دراسات عليا
لا اعرف	%100	%8	%7	%4	%7	%7
لا اوافق	0%	%25	%528.	%33	%33	%47

جزئيا	0%	%47	%41.5	%51	%47	%37
اوافق	0%	%19.5	%23	%11	%12.5	%9.5
المجموع	100%	100%	100%	100%	100%	100%

نقاط قوة وضعف المنهاج من وجهة نظر المبحوثين:

من خلال الاستفتاء تم استخلاص نقاط القوة والضعف أدناه، حيث تشكل نقاط القوة نسبة أعلى من نقاط الضعف.

نقاط القوة	نقاط الضعف
1. اعتماده على التعليم النشط. 2. يعزز الهوية الوطنية. 3. يواكب التطور التكنولوجي. 4. بساطة المنهاج باحتوائه على الصور و الرسوم التوضيحية. 5. سرعة انجاز المنهاج. 6. يعزز مهارات التفكير. 7. يحتوي على معلومات واسعة. 8. شمولية المنهاج. 9. تعزيز حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة. 10. يعزز المنهاج للحريات. 11. ملف الانجاز لدى الطلبة. 12. يعزز الاطلاع على الثقافات العالمية. 13. يعزز القيم الاجتماعية.	1. منهاج تقليدي. 2. زخم المعلومات الواردة في الكتب المدرسية. 3. المعلومات فوق قدرة الطلاب. 4. اهمال التاريخ القديم في المنهاج. 5. عدم التركيز على الكفايات الحياتية الاساسية. 6. لا يراعي الفروقات بين الطلبة و خصوصا ذوي الاعاقة. 7. الوقت غير كافي لانجاز المواد الدراسية. 8. كثرة المشارع المطلوبة من الطلبة بلا فائدة. 9. عدم تدريب المعلمين بشكل كافي. 10. عدم توفر بيئة مدرسية ملائمة. 11. لا يعالج قضايا تهم المجتمع مثل قضايا الفساد. 12. عدم التركيز على المواضيع الدينية. 13. يوجد اخطاء في المنهاج مثل اخطاء لغوية، و اخطاء تاريخية ، و اخطاء دينية.

14. التكلفة المادية للانشطة المطلوبة من الطلاب غالبا ما تكون مكلفة للاهل.
15. اعتماد المنهاج على الحفظ.
16. ثقل الكتب المدرسية و خصوصا لصغار السن.
17. كثرة الصور في الكتب المدرسية، وعدم وجود مادة علمية للمراجعة.
18. صعوبة بعض المصطلحات.

يتبين من الجدول المقارنة بين نقاط القوة و الضعف لدى المنهاج من وجهة نظر المبحوثين، ان نقاط الضعف في المنهاج اكبر من نقاط القوة، كما ان نقاط الضعف تتمحور مع الطروحات العشر أعلاه، وهذا ما يحتم أنه لا بد من مراجعة شاملة للمنهاج وأن يكون ملائم أكثر لحاجات المجتمع.

أسئلة موجهة من قبل المواطنين لمعالي وزير التربية والتعليم الدكتور صبري صيدم :

فيما يلي أهم الاسئلة التي شارك بها المواطنون ليتم طرحها على معالي وزير التربية والتعليم العالي الدكتور صبري صيدم:

1. ما هي الخطط المستقبلية لتعزيز المنهاج التعليمي بالجانب العملي في الممارسة الحياتية للطلبة ؟ وهل يتم إعداد كوادر تدريسية تواكب متطلبات المنهاج الجديد؟
2. اعطيني اقتراح من فضلك لقضاء نصف ساعة من الوقت مع ابني اذا كان يذهب لمدرسته الساعة السابعة صباحا ويرجع الساعة الثالثة ليباشر على طول دراسة حتى موعد النوم وطبعا نراجع كل صباح ما تم دراسته سابقا وأيام الجمعة والأحد تكون مضاعفة الواجبات والاختبارات . كيف استطيع برأيك أن أحصل على نصف ساعة مع ابني بعيدا عن الدراسة؟
3. كيف اجعل ابني يحب المدرسة ولا يتمنى ان يصيبها زلزال ؟
4. لماذا لا يوجد مواءمة للأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس؟
5. لماذا يتم تغيير المناهج باستمرار؟

6. متى سيتم تعديل نظام تقييم الطلبة في المرحلة الأساسية الدنيا لتعتمد مدى تطور المهارة بدلا عن تراكم المعرفة. مع العلم أن لهذا انعكاسا على محتوى المنهاج؟

7. ما السبب في أن شريحة كبيرة من الطلاب في الوقت الحالي يعانون من ضعف في التحصيل الدراسي؟

8. لماذا تم تقليص مادتي التاريخ والجغرافيا بصورة كبيرة عن السنوات والأجيال السابقة وما الهدف من وراء هذه الخطة؟ واستبدالها بمادة "الوطنية" البسيطة في الكم والكيف, ومحاولة تنفيذ هذه السياسة على مادة الدراسات الإسلامية بصورة ممنهجة ومقصودة؟ ليتم لاحقا خروجها من المجموع العام؟

9. عزيزي السيد الوزير لديك شخصية طموحة في البناء والعطاء لمجتمعنا الفلسطيني وأجياله القادمة؛ ولكن هل ترى بأن المواكبة السريعة في تطوير المنهاج ينسجم مع الخطة الاستراتيجية الوطنية مقارنة بالدول الأخرى علمًا أن الظروف التي يعاني منها أبناء مجتمعنا عدم استقرار أمني واستغلال حزبي وتدني مستوى تلبية الاحتياجات الأساسية لهم وتدني مستوى تلبية الخدمات الحكومية أيضا من أجل تنميتهم واستثمارهم الذاتي والمجتمعي لمهاراتهم وقدراتهم وابداعهم في المجال العلمي والتكنولوجي وغيرها، هل الوزارة تعترف بأنها غير قادرة على توفير المناخ المناسب للطالب الفلسطيني من أجل انسجامه مع المنهاج المقرر مع تتالي الأجيال والأحداث..؟

التوصيات:

نعتمد في توصيات هذا الاستطلاع ما ذكر أعلاه من اقتراحات وتوصيات المواطنين ونضيف عليها من وحي نتائج الاستطلاع ما يلي:

أولا: اقتراحات/ توصيات المواطنين لتطوير المنهاج كما وردت في أقوالهم:

من خلال الاستفتاء قام المبحوثين باقتراح عدة اقتراحات لتطوير المنهاج بما يرونه مناسب ويحقق حاجات المجتمع، ومن خلال تحليل هذه الاقتراحات تم تقديم الاقتراحات التالية:

1. تعزيز الأنشطة اللامنهجية التي تساعد في تحقيق الأهداف التربوية.

2. تصميم المنهاج على أساس الكفايات الحياتية الضرورية.

3. تبسيط عرض المعلومة، ومراعاة الفروق الفردية بين الطلبة.

4. منح المواد الدراسية الوقت المناسب لإنجازها.

5. أن يحاكي المنهاج الواقع المجتمعي والبيئة المحلية.

6. بناء قدرات المعلمين بما يتناسب مع المنهاج الجديد.

7. تعزيز مفهوم التعليم النشط.

8. الاستفادة من التجارب العالمية في تطوير المنهاج.

9. إنشاء دليل للأهالي لمتابعة أبنائهم.

10. إعطاء الفنون الجميلة مثل الموسيقى والمسرح وغيرها مساحة مناسبة في المنهاج.

11. التركيز على المهارات اللغوية للطلاب مثل النسخ اليدوي وغيرها.

12. أن تكون البيئة الصفية والمدرسية متناسبة مع المنهاج.

13. إشراك الأهل والمجتمع المدني بوضع المنهاج.

14. التقليل من حجم الكتب المدرسية.

15. زيادة عدد المعلمين.

16. التقليل من العطلة الصيفية.

17. اهتمام أكثر بالطلبة من ذوي الإعاقة.

18. الاهتمام بالقضية الفلسطينية في المنهاج بشكل أعمق.

19. التحول إلى التعليم الالكتروني.

20. عدم اعتماد العلامة في تقييم الطلاب.

21. تقليل عدد الطلاب في الصفوف.

ثانيا: توصيات من وحي الاستطلاع

- أن تكون قضية التعليم وبناء المنهاج قضية مجتمعية عامة وإشراك كل الأطراف من أهالي وطلاب في عملية البناء على مبدأ الشراكة المجتمعية
- المواءمة بين النظريات والمفاهيم العملية من خلال إيجاد بيئة تعلمية مناسبة لتطبيق المفاهيم.
- التطلع بإيجابية لواقع المعلمين ورعايتهم اقتصاديا، واجتماعيا ومهنيا واكسابهم مهارات لتطبيق المناهج بطريقه سليمه باعتبارهم حجر الزاوية.
- عمل تقييم للمنهاج من خلال جهات خارجية مستقلة وإشراك المواطنين بشكل مستمر في عملية التقييم بأدوات مختلفة.
- العمل على إيجاد بيئة مناسبة للتعليم من خلال رصد احتياجات الطلبة بشكل بنائي وإشراكهم بعملية التخطيط والبناء للمنهاج وتقييم كل مرحلة من المراحل بما يتناسب والتطورات العالمية والعلمية.